

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من مات غلاما اذا احد ثلما مال او ابري تا اطلع اليه شيعان المنيح  
قول على هذا التفصيل لا يارحوا فستين صفة هذ قور ان عين الولا نكول ولم يوف اشع بالباقي بعد عقدة لان السيد  
قرا الوفا على ما عنيه رلاو فحز كسبه وما يديه تلوا ان له في الضمان و باعد تلفت بكسبه وان خرج عن ملكه وصحة  
الضمان المنيح ان كان جاهلا بغيره ولم يراه

٨٤

المسجورة التي اهدت اليه تجيب وهو اصل ما تقدمه المالك في قوله حتى لا يخرج  
من ضمن كونه  
من في معناه  
وعقبة بالهبة لان منها التزما باختصار ان الهبة كمن ياد له مال بذلك وان قد  
يقع فيه ذلك المال فغير عوض اذا كان بغيره ان كما في الهبة اي باب ضمان الدين  
والعين والدين كما يوجد من القريب وهو جزء من الهبة كما ان الهبة كونه  
المراة لا تراه بصفة وهو سدر في عاقدان معقودا له وهما الضامن والضامن  
له والحق المضمون عنه والمراد بالحق ما قابل العين يشتمل المتاع فيصح ان يضمن  
منه فلهذا اراوا حمله الى مكة حيث تعلق ذلك بركة المضمون وقال بعضهم ان  
الضمان اوله منها ما هو وسطره بزمانه واخره غرامه ولذا قيل  
صاد الضمان بصدا الصلح حلتصيق فان ضمنته فما الحس في الوسط  
وقيل عاشره في الفضل واحده عشرة السهل وعن عيون صدقك صدقك  
ومن ساسا اذا ما كنت في محفل ولا تشارك ولا تضمن ولا تكفل او احضار  
المحضر على حق اي الالتزام احضار من هو اي الحق اللازم لامضاء السابق  
وهو ما قابل العين بل يعني ما شملها والعقوبة وان كان المتبادر من على الدين  
فتصح كفاية دين من غيره مال امانة كودعة وكذا من عليه عقوبة في الضامن  
اللتزام او الضم الى الوصوف بدون صفة ولا عرف في ضمان احضار من يضمن  
ان يكون في مساقاة الضم ولا كما صح ضمان دونه كذلك على المعتمد اي  
على اي او التزم احضار اي رعي مضمونة لغصب او اعادة او سواها اذا كان  
قادر على التزامها او اذ له من هي تحت يد على ما ياتي بهذا القدر في شأنه الا ان  
الدلالة على من جعلها بالكفالة فتولى في التهمة باب الضمان شأنه للكفالة  
الزعم هو كونه في الضامن ويسمي ايضا ضمينا وحمل لا زعيما وكفلا وصديقا  
المال وروي عن ابن العرف خصص الاولين بالمال والتحمل بالدين والاعمال بالمال  
والكفيل بالنفس والصبر هم الكفيل وقوله القبول هو المراد وخبر الخا اخرج  
لاشتمال الفسوخية فيه ويوجد من مع قوههم انه معروف انه من ضمنه  
في حقه وادوية من غايتهم هم وقوله جعل اي ضمن بالمرس ان العمل من  
الضمان وان كانه اي ضمان الدين والعين بوجود الضمونه  
في كل منهما وانما قيد في المنع لضمان الدفعة لا شرط الشوف في الضمونه لان

لا يجري في غير ضمان الدين كما نومه بعضهم انه قال الشوري على المنع اما الكفالة  
فان كانها بالربعة ضمان ومضمون له ومطوقه وصفة ولا يقال فيها مضمون عنه ولا  
فيه ضمان بالمعنى الكامل للكفيل بشرط منه اهلية تبرع واخضا رضى الضمان  
من سكنان وسعيه ثم يحول عليه ويحرف ليس كونه في الهبة وان لم يطالبه الا بدليل  
المحرم له صمى ويحجبون ويحجبون رضى ضمان او انه له وله ورضي من الوضو عليه من شتر  
ويكون ويؤا كونه مسدود وضمان رضى ويؤمر وكاتب اذنه بسدده سواء ضمنه ضمنا  
لا هدي او مسدودا كجني حيث عرف السد المضمون له وعلم بالقدرا المضمون الضمانه  
اجنبيا كسد الا لا يصح الا المكاتب ثم ان عين السد لا اد اجنبية فذاك ولا فيما كسبه  
بذلا اذ ان وما يدرى ما ذوقه له في تجارة ومضمون له وهو صاحب الحق ويشترط  
فيه معرفة الضامن بعينه لتفاوت الناس في السفا الحق تشدد بدونه بدل الحق  
معرفة وكذا عن معرفة على المعتمد اذا حكم العقد تتعلق به الفاعل به ولا ينبغي  
يؤا كونه يضمن من هو اشد من المطالبة ولا يشترط رضى المضمون له ولا الضامن  
عنه ولا يعرفه لحو از التبرع باذنه غيره بغير اذنه ومعرفة رضى ضمان متى لم  
يعرفه الضامن احواله في التبرع ولم يدكر من الشروط صحة التبرع عليه فليس  
بشروطه خلافا للملكية في مضمون عنه وهو من تعلق به عوضا كان او وشرطه  
تعلق حق به لا يشترط معرفته ولا اذنه كما مر ومضمون وهو الحق ولو منقعه  
وسا في شرطه في الحق وقوله ومضمون يدى بسببه اي دفع الضمان بسببه من  
ويؤا كونه في بعض الشرح منه وهي السببية لغيره وفي بعض النسخ المقاطعا  
وصفة وشروطها الضمان والكفالة ينظر مع لو كناية بشعر بالتمسك وفي معناه الكفاية  
مع الشرف لومن ناطق واسارة اخر من منهم كضمته ذلك على فدان او تحلته  
وستاوية او كفتلت بدينه او ابا مال او احضار الشخص كاي المهور من ضمان  
ويؤمر وكلها صريح بخلاف دين فدان اي اوعى او عذري كناية اما ان لا يشعر  
بالتزامها بخلاف دين المال او احضار الشخص وصلا من التبرئة فليس ضمان بل  
بعد وشروطها ايضا عدم التعليق والتاقت في بعض ناطق الاحضار غوانا  
بشترط زيد واحضار بعد منهم ويقع في الكفالة ضمان الحق السابق في نوطان  
من شرط الضمونه ويسمى الدين للعين وان خالف ظاهر كلامه فانذره ما قاله  
في الاثر في ثلاثة ضمانه بدو وفيه كفاية وهي التزم احضار الكفوله او جرح لمبايع

والغير المضمون  
من دفع المضمون  
لانوارم تامل